

## الملاحق

1- كلمة مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية السيدة نعمت كنعان  
فندق سافوي 11 آذار 2000

2- اربع سنوات على قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن:  
مراجعة لما تحقّق من انجازات في لبنان  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
مؤتمر الاسكوا، بيروت، كانون الثاني 1999

3- ورقة عمل القطاع الاهلي الى قمة جنيف 2000  
فندق سافوي 11 آذار 2000

## خمس سنوات على كوبنهاغن

نص كلمة المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية  
السيدة نعمت كنعان<sup>1</sup>

ايها الاخوة والاخوات،

مرحبا بكم جميعا الى هذه الورشة الهامة والمفيدة في آن. واهلا بكم اخوتنا من الدول العربية الشقيقة، وتحية لدعم شعوبكم وحكوماتكم للبنان، والذي مثل احسن تمثيل، الاخوة العربية الصديقة، والانتصار للحق اللبناني، في وجه الغطرسة والوحشية الاسرائيلية.

ايها الاخوة والاخوات،

في هذا الظرف بالذات، ونحن ما زلنا نعاني من وطأة العدوان، اجد سرورا بالغا ان اكون معكم صبيحة هذا اليوم في لقاء تحضيرى لمتابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام 1995. ففي مثل هذا اليوم تماما، أي في الحادي عشر من آذار قبل خمس سنوات، كان ممثلو الدول و الحكومات والقطاع الاهلي من مختلف بقاع الارض، مجتمعين في اليوم ما قبل الاخير للقمة التي صدر عنها اعلان عالمي، وعشر التزامات، وبرنامج عمل، لتطوير التنمية الاجتماعية.

وها نحن نلتقي بعد خمس سنوات تماما، لمراجعة ما تحقق، والتحضير لقمة المتابعة في جنيف، في حزيران القادم. فالامر لم يكن بالنسبة الى العالم، ولا بالنسبة الينا في لبنان، حدثا عابرا، بل بداية لمسار من العمل المتواصل، حكومة وقطاع اهليا، يستوحي مقررات القمة في مجال مكافحة الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي.

يسرني ايضا ان نلتقي بدعوة من شبكتين اهليتين لبنانية وعربية. فهذه شهادة على حيوية هذا القطاع، وعلى نضجه، وعلى مستوى متابعته لمهامه الوطنية. وهذا القطاع هو، في رأينا، كحكومة ووزارة شؤون اجتماعية، ثروة بشرية ومؤسسية للبنان، وسند اساسي للنشاط الرسمي الدولي والداخلي في مجال التنمية، خاصة في لبنان.

لقد شكل التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الاهلي اثناء التحضير لقمة كوبنهاغن، وخلالها، علامة مميزة للوفد الوطني اللبناني المشترك الى القمة. ولم يكن التعاون مستندا الى تراث التعاون والصداقة الذي يربط المسؤولين الحكوميين العاملين في الشأن الاجتماعي، مع القطاع الاهلي فحسب، بل ان هذا التعاون كان مستندا الى تقارب في مضمون وجهات النظر بين القطاعين الحكومي والاهلي في مواضيع التنمية. فقد كانت هناك مجالات تقاطع واسعة بين التقرير الوطني اللبناني المرفوع الى القمة، وبين الاوراق التي تقدم بها القطاع الاهلي، دون ان يعني ذلك التطابق الكامل بينهما.

<sup>1</sup> - كلمة القيت في افتتاح ورشة عمل: "خمس سنوات على كوبنهاغن"، بتنظيم من تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. فندق سافوي - بيروت، 11 آذار 2000.

واليوم ايضا، نأمل ان يخرج هذا اللقاء بتوافق واسع على رؤى مشتركة بين القطاعين الحكومي والاهلي في متابعة مقررات القمة، نرغب ان تشمل معظم القضايا الجوهرية، دون ادعاء امكانية التوافق الكامل، ولا السعي الى فرض مثل هذا الامر خلافا لحقيقة الامور. ولكننا نعتقد ان رؤية مشتركة لكثير من المسائل الاساسية الوطنية الطابع، هي امر ضروري وممكن، وعلى اساسه يمكن بلوغ نشاط منسق بين القطاعين في قمة جنيف، في كل ما يتصل بالحقوق الوطنية اللبنانية الاساسية، وفي التعامل مع معيقات التنمية النابعة من البيئة الدولية.

ان بلورة موقف وطني موحد من هذا المسائل، هو امر ضروري، مع حق كل طرف ان تكون له رؤيته الخاصة في عدد من القضايا الاخرى. وعلى هذا الاساس، فان كلمتي امامكم، سوف تركز بشكل خاص على ما يتعلق بموقف وطني موحد في نشاطنا الدولي في قمة جنيف القادمة.

ايها الاصدقاء،

لقد سبق لنا في تقرير صادر عن وزار الشؤون الاجتماعية، قدم في مؤتمر المتابعة الاقليمي للقمة العالمية، الذي نظمته من الاسكوا في بيروت، ان اشرنا الى ثلاث معيقات كبرى امام التنمية في لبنان. وهذه المعيقات هي:

1- استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء عزيز من ارض لبنان في الجنوب والبقاع الغربي. وينتج عن هذا الاحتلال انتهاك شامل لكل الحقوق الانسانية دون استثناء، كما انه عنصر ضغط على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعلى التنمية. ولا شك ان حكومة لبنان وشعبه اذ يقاومان الاحتلال ونتائجه على كافة المستويات، الا ان مسؤولية الضغط في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 425 هو ايضا مسؤولية اقليمية ودولية، لم تفلح منظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي في فرضه حتى الان.

2- تشير برامج العمل الصادرة عن كل القمم العالمية الى مسؤولية المجتمع الدولي عن خلق بيئة دولية مؤاتية للتنمية، بما في ذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية والتبادل ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وان الفترة المنقضية على انعقاد هذه القمم، لا تشير الى تحسن ملموس على هذا الصعيد، حيث لا تزال البلدان النامية ترى في شروط العولمة الراهنة، كثيرا من الشروط غير المنصفة وغير الملائمة للتنمية فيها، بسبب المنافسة غير المتكافئة التي تفرض عليها في غير ميدان.

3- لا يزال لبنان يعاني من اثار الحرب التي اندلعت فيه بين 1975 و1990، ومن الاختلالات الاقتصادية والمالية، ومن تضائل الموارد المتاحة للتنمية. ويشكل تباطوء النمو، وتراكم الدين العام، وعجز الموازنة، ابرز العوامل الضاغطة على تمويل التنمية الداخلية في البلاد.

اننا اذ نعيد طرح هذه المسائل مرة اخرى، لانها تقع ضمن نطاق مسؤولية المجتمع الدولي، والالتزام بتوفير البيئة العالمية المؤاتية للتنمية الاجتماعية، وهو مضمون الالتزام الاول الصادر عن قمة كوبنهاغن. وهذه النقاط هي موضع نقاش مرة اخرى في الوثيقة الصادرة

بتاريخ 6 شباط 2000، عن اللجنة التحضيرية لقمة المتابعة للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في جنيف.

وعلى هذا الاساس، ندعوكم الى موقف موحد ازاء عدد من القضايا والتعديلات المقترحة في نص تقرير اللجنة التحضيرية المشار اليه، بحيث تأتي مقررات قمة جنيف اكثر توافقا مع مصالح لبنان الوطنية، وحقه في تحرير ارضه من الاحتلال دون شروط، على اساس قرار مجلس الامن رقم 425. والامر نفسه يصح بالنسبة الى عدد من الالتزامات الاخرى التي تتطلب عوننا دوليا، لم يتوفر حتى الان بالقدر المناسب.

ومن النقاط المحددة التي ندعو الى موقف موحد نوكد على ما يلي:

اولا: ترابط الفقرات 4 و 18 و 69، الواردة في التقرير الصادر عن اللجنة التحضيرية (A/AC.253/L.5/Rev2 - 6 February 2000). فالفقرة 4 يؤكد على ضرورة "تعزيز السلم والامن والاستقرار والاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الاساسية، بما فيها الحق في التنمية..". والفقرة 18 تنص على "اتخاذ تدابير فعالة من اجل وضع حق الشعوب في تقرير مصيرها موضع التنفيذ، ولا سيما الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الكولونيالي او الاجنبي..". ولكن عندما نصل الى الفقرة رقم 69 التي تنص على ما يلي: "التعامل مع الاحتلال الاجنبي بصفته عائقا امام تطوير التنمية الاجتماعية"، نجد ان مجموعة الـ 77 (أي مجموعة الدول النامية) هي التي اقترحت هذا البند وتتمسك به، في حين ان ممثلي الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يطلبون الغاءه.

ان مضمون هذا البند يتصدى تماما لمشكلة يعاني منها لبنان، حيث ان الاحتلال الاسرائيلي لارضة هو معيق اساسي من معوقات التنمية فيه، بما في ذلك الاعتداءات المتكررة على البنى التحتية ومنشآت الطاقة، التي لا هدف لها الى اعاقه التنمية، والتأثير سلبا على النمو الاقتصادي. وعليه، فان موقفنا هو السعي للابقاء على هذا النص، بما في ذلك على قاعدة انه ترجمة للبندين السابقين. وهنا لا بد من جهد مشترك مع الجهات الرسمية، ومع المنظمات غير الحكومية الدولية، لتحقيق هذا الهدف، وتسليط الضوء على بعد جديد في نضالنا ضد الاحتلال، وسعينا الى تحقيق سلام عادل في المنطقة، يضمن حقنا وحق الشعوب العربية في تقرير مصيرها، بما في ذلك حق الفلسطينيين في العودة الى ارضهم. ان النظر الى عملية السلام من موقع الحق في التنمية ايضا، هو نقطة قوة للموقف اللبناني، وعنصر اقناع وضغط على المجتمع الدولي، كي لا تؤدي العملية السلمية الى توليد مشاكل اضافية لبلدان وشعوب، لا تملك امكانيات التعامل مع نتائجها.

ثانيا: مثال ثان على مسؤولية المجتمع الدولي. تنص الفقرة 19 من تقرير اللجنة التحضيرية، وبناء على اقتراح مجموعة الـ 77 ايضا، على "تشجيع التعاون الدولي والمتعدد الاطراف، وتقديم المساعدات الانسانية للبلدان المصابة بكارث طبيعية، او للبلدان الخارجة من حروب ونزاعات، والبلدان التي تستضيف اعدادا كبيرة من اللاجئين، مع ايلاء اهتمام خاص للاجئين والمهجرين لاسباب داخلية".

ان الاتفاقيات الدولية والقرارات وبرامج العمل الصادرة عن القمم العالمية، تؤكد في معظمها على المسؤولية الاجتماعية والانسانية عن جميع المقيمين على ارض البلد المعني، بغض النظر عن جنسيات هؤلاء، ولا سيما اللاجئين والمهجرين. وهذا الالتزام النابع من شمولية حقوق الانسان، يفرض التزامات واعباء على الحكومات الوطنية للايفاء به. وغالبا ما لا

تتوفر للبلدان النامية الموارد الكافية لذلك، كما في الدول الصناعية المتقدمة. وهنا ايضا لا يقوم المجتمع الدولي بالدور المطلوب منه لمساعدة البلدان النامية ذات الموارد المحدودة للوفاء بهذه الالتزامات. والفقرة 19 المشار اليها، تنطبق على لبنان بامتياز. فلبنان بلد خارج من حرب طويلة، بالاضافة الى كون الحرب الاسرائيلية ضده لم تتوقف. كما انه يضم اعداد كبيرة من اللاجئين، وفيه اعداد اكبر من المهجرين داخليا الذين لم يعودوا الى منازلهم بعد. وبالتالي، فان ايجاد بيئة عالمية مساعدة على حل هذه المشكلات، والمساهمة في توفير الموارد المالية الضرورية لتحسين اوضاع اللاجئين، هو من المداخل التي تساعد لبنان على تحمل مسؤولياته على نحو افضل.

ثالثا: مثال اخر عن علاقة البيئة الدولية بالتنمية الاجتماعية. تنص معظم فقرات التقرير الصادرة عن اللجنة التحضيرية، وقبله برنامج العمل الصادر عن قمة كوبنهاغن عام 1995، على مسؤولية الحكومات الاساسية في تطوير التنمية الاجتماعية. الفقرة الثالثة من التقرير المشار اليه تؤكد مسؤولية الحكومة في تأمين المساواة والانصاف، والتزام آليات السوق بالقيم الاجتماعية، واعتماد سياسات للقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية. وفي فقرات اخرى، تنص على مسؤولية الحكومة في توفير التعليم الاساسي والرعاية الصحية الاولى للجميع دون تمييز، وعلى مكافحة الاحتكار وطنيا، وتوفير فرص الحصول على القروض للفقراء ومحدودي الدخل.. الخ. كما تتضمن مجموعة اخرى من الفقرات انتقادات للسياسات الاقتصادية الدولية ولبرامج التكيف الهيكلي التي لا تلحظ الابعاد والاثار الاجتماعية على الفقراء والفئات الضعيفة. وتدعو اخرى البلدان النامية الى تأهيل نفسها، بمساعدة دولية، لتكون اكثر قدرة على الاندماج في السوق، وفي منظمة التجارة العالمية، وآليات الاقتصاد العالمي.

ولكننا نجد في الممارسة بعض التناقض بين متطلبات تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية وتطوير دور الدولة في هذا المجال، وبين شروط التنافس الدولي الشديدة على المستوى الاقتصادي، والمتطلبات الصعبة المطلوبة للتوافق مع العولمة. فالبيئة العالمية الحقيقية، ولا سيما الاقتصادية منها، تفرض شروطا قاسية جدا على البلدان النامية، لا تساعد على الاطلاق في توفير الموارد والتدخلات المناسبة لتطوير التنمية الاجتماعية. وهذا التناقض لا بد من حله، ولا يكفي في هذا المجال، ان تقتصر التسهيلات في مجالات الديون، والتجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا، على البلدان الافريقية والبلدان الاقل نموا فقط. ان تدابيرا من هذا النوع تبقى في حدود الاغاثة الانسانية الضرورية دون شك، ولكن لا بد من توسيع التدخلات لتشمل جميع البلدان النامية.

ان هدفنا الاساسي هنا، هو جعل البيئة الاقتصادية العالمية اكثر ملاءمة لتطوير التنمية في البلدان النامية عموما، مع ما يقتضيه ذلك من اعادة نظر، او تعديل، يطال الآليات الاساسية لعمل الاقتصاد العالمي. وبعض فقرات التقرير الصادر عن اللجنة التحضيرية توحى بذلك، وهو ما علينا التمسك به، وتأييده، وتطويره.

#### ايها الاصدقاء،

لقد قدمت فيما سبق بعض النماذج عن المسائل التي نرى ضرورة صياغة موقف موحد بين القطاعين الحكومي والاهلي بشأنها، لتكون موضوعا لنشاط دبلوماسي موحد في قمة جينيف. ودور القطاع الاهلي في هذا المجال غير قليل الاهمية، نظرا لما نعرفه من تأثير المنظمات غير الحكومية في البلدان المقررة في السياسة العالمية، على سياسات هذه البلدان.

ولكننا لا نركز على هذه المسائل لكي نغفل دورنا الداخلي في لبنان، وهو ما سيتطرق اليه التقرير الوطني المعد بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشير في هذا الصدد بسرعة الى عدد من النقاط:

**اولا:** لقد حقق لبنان وحكومته، تقدما ملموسا في تنفيذ مقررات قمة التنمية الاجتماعية على اكثر من صعيد. فقد سجلنا خطوات هامة في مجال توفير المعلومات والبيانات الاحصائية. ووضع موضع التنفيذ اكثر من برنامج للحد من الفقر. وانجزت المؤسسة الوطنية للاستخدام اعداد استراتيجيتها في مجال العمل والاستخدام. وطورت وزارة الشؤون الاجتماعية من عملها في مجالي الرعاية والتنمية المحلية والسياسات الاجتماعية. وحققنا خطوات هامة في مجال حماية الطفولة في المجال التشريعي والعملي؛ وصادقت الحكومة على القانون الخاص بالاشخاص المعوقين. وتم تعديل عدد من التشريعات التي تحوي معاملة تمييزية ضد المرأة. كما ان الحكومة تعمل حاليا على تطوير نظام الضمان الاجتماعي للانتقال من نظام نهاية الخدمة الى نظام التقاعد. وبشكل عام، فان المؤشرات الاساسية للتنمية البشرية في لبنان بلغت معدلات متقدمة نسبيا مقارنة بالدول ذات الازواضع المشابهة لاوزاعنا. ونحن لا نقول ذلك لكي نقف عند هذه الحدود، بل لكي نكون موضوعيين، وننطلق مما تحقق من اجل التقدم اكثر الى الامام.

**ثانيا:** فيما يتعلق بادارة العملية التنموية والمشاركة مع القطاع الاهلي، تم انتخاب البلديات التي تشكل احد اهم الاطر للتنمية المحلية، وخطوة هامة على طريق اللامركزية. كما ان تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي، هو خطوة ثانية في هذا الاتجاه. كما تعتبر الحكومة ان تحقيق اهدافها في انشاء مؤسسات فاعلة للمشاركة انما هو عملية مستمرة. ومن هنا ندعو القطاع الاهلي، وشبكاته الرئيسية الممثلة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الى لعب دورها في ضخ افكار جديدة، وبث حيوية القطاع الاهلي فيه، ومساعدته بالنشاط الايجابي، للتعرف الى دوره الحوارية والتنموية، والقيام بهذا الدور.

**ثالثا:** لقد حددنا في مداخلات سابقة لنا، المرحلة التي نحن بصددتها في مجال التنمية. ونكرر القول مرة اخرى "ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو عملية مستمرة لا حدود لها. ونحن اذ نعتقد، اننا تقدمنا بشكل مقبول فيما يتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات وبرامج عمل القمم العالمية، الا اننا نعتبر انه لا يزال امامنا الكثير لنجتازه، خصوصا في المجالات التالية:

- 1- الانتقال من تحسين المؤشرات الوطنية، الى ردم التفاوتات المنطقية والاجتماعية؛
- 2- التركيز اكثر على المؤشرات النوعية للتنمية؛
- 3- الانتقال من السياسات والتدخلات القطاعية الى استراتيجيات ذات طابع تكاملي ومتوسط وبعيد المدى؛
- 4- تحسين آليات المشاركة للوصول الى شراكة حقيقية بين كل الاطراف المعنية بالتنمية.

#### **ايها الاصدقاء،**

لن اطيل عليكم، حسبنا فقط ان نؤكد على ان الشراكة بين القطاعين الحكومي والاهلي، هي شراكة طويلة، ولا تخلو من بعض التجاذب الطبيعي. ولكننا نأمل ان يغلب منطق الحوار والتوافق في سبيل مصلحة لبنان الوطنية التي لا تمييز ازاؤها بين قطاع وقطاع، بل كل يقوم بدوره في اطار التكامل.

واخيرا، اقترح على لقاتكم هذا، ان يشكل لجنة مشتركة بين القطاعين الرسمي والاهلي، تتولى دراسة كامل التقرير المعد من قبل اللجنة التحضيرية لقمة جنيف، وتعد على اساسه موقفا لبنانيا موحدا من القضايا الوطنية الاساسية، في القمة الرسمية، وفي منتدى الهيئات غير الحكومية الموازي له. كما أمل ان يشكل التقرير اللبناني المعد، اساسا مقبولا لرؤية مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار المواقف والملاحظات الخاصة بكل قطاع، دون ان تلغي الاساس المشترك بينهما.

اجدد ترحيبي بكم جميعا، لبنانيين وعرب، شاكرا لتجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان، ولشبكة المنظمات الاهلية العربية للتنمية، جهدهما المشكور في الاعداد لهذه الورشة. وتحية للقطاع الاهلي اللبناني الذي نقدر دوره الكبير ونحرص كل الحرص على الشراكة معه. كما اشكر حضور ومشاركة نائب الممثل المقيم للامم المتحدة في لبنان، وسائر المتحدثين والمناقشين، متمنية لورشتكم بلوغ اهدافها.

وتحية لكم جميعا

عشتم وعاش لبنان

نعمت كنعان

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية

## أربع سنوات على قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن: مراجعة لما تحقق من إنجازات في لبنان

وزارة الشؤون الاجتماعية<sup>2</sup>

### مقدمة

تحتل قمة التنمية الاجتماعية مكاناً خاصاً ضمن سلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة. فهي أنت من حيث التسلسل الزمني في ترتيب متأخر بعد أن سبقتها أنشطة مشابهة تناولت مواضيع كونية بالغة الأهمية: كالتدهور البيئي، وحقوق الإنسان، والأطفال، والسكان...، وهو ما جعلها تستفيد منها وتلحظ أهم نتائجها.

إلا أن ما يميز قمة التنمية الاجتماعية حقاً، وبالدرجة الأولى، هو موضوعها. فهي لم تكن "قمة قطاعية" اختصت بموضوع معين دون غيره، بل تناولت من خلال محاورها الثلاثة -الفقر والعمل المنتج والاندماج الاجتماعي- ما يعتبر جوهر العملية التنموية على الصعيدين الكوني والوطني. كما أن الوثائق الصادرة عن القمة هي محاولة جماعية لترجمة مفهوم التنمية البشرية المستدامة الى مسار عملي تتبعه الحكومات والبلدان بهدف بلورة استراتيجية تنمية محورها الإنسان، وتمرّ من خلال القضاء على مثلث الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

وبهذا المعنى نلفت الإنتباه الى صعوبة متابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية مقارنة بغيرها من القمم. ففي حين أن مقررات تلك القمم واضحة عموماً، ومعبّر عنها بأهداف كمية يستشف مدى تحققها من المؤشرات والأرقام، ويمكن بلوغ معظمها دون تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والسياسات القائمة، فإن مقررات قمة التنمية الاجتماعية أكثر تعقيداً وعمومية، وهي تتطلب بشكل عام إدخال تغييرات ذات طابع هيكلي يطال المؤسسات والسياسات، من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية كمثّل القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ونحن نعتقد أن هذه الصعوبة لا تقتصر على لبنان. فقد لاحظنا مع غيرنا من الدول والمنظمات الدولية والوطنية أن تنفيذ برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية ومتابعة توصياتها ومقرراتها، لم يحظ بالاهتمام نفسه الذي حظيت به القمم الأخرى على الصعيد الدولي، كما الوطني، بما في ذلك الاهتمام الإعلامي وإنشاء الهيئات الوطنية الرسمية والأهلية لمتابعة مقرراتها.

وبالرغم من ذلك، فقد حصل تقدّم ملموس في أكثر من ميدان متصل بالتزامات قمة كوبنهاغن والتوصيات اللبنانية المرفوعة إليها، غير أن هذا التقدم لم يأت في سياق رؤية تنموية شاملة، بل نتيجة سياسات قطاعية متفرقة، أو نتيجة تنفيذ التزامات واردة في قمم عالمية أخرى متقاطعة مع التزامات كوبنهاغن.

على أن هذا لا يعني أن جميع الجهود لم تكن ذات خلفية مرتبطة بالقمة. فتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية المستدامة وأنشطة الجمعيات غير الحكومية (ولا سيما "تجمع الهيئات الأهلية التطوعية" و"ملتقى الهيئات الإنسانية") أدت دوراً أساسياً في متابعة التزامات القمة وتوصياتها والاستفادة من مضمونها لتطوير خططها وتصوّراتها.

<sup>2</sup> - أعد هذه الورقة لوزارة الشؤون الاجتماعية السيد زياد ماجد. وقد قدمت الورقة باسم وزارة الشؤون الاجتماعية في اجتماع اقليمي من تنظيم الاسكوا، في مقر الامم المتحدة في بيروت، في كانون الثاني 1999.

وقبل عرض التزامات قمة كوبنهاغن وتوصيات الورقة اللبنانية التي رفعت إليها، والوقوف على مدى التقدّم الذي أنجز على صعيد تحقيقها، لا بد من التطرّق الى قضية التنمية من حيث هي عملية تطور مجتمعية مستدامة تتطلب اعتماد سياسات ومقاربات ورؤى تتمحور حول الإنسان وتمكينه. ويفترض ذلك توفر العناصر التالية:

- أولاً: الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.
- ثانياً: المعرفة العلمية للواقع والمشكلات.
- ثالثاً: الآليات ووسائل العمل.
- رابعاً: برامج التدخل والمشاريع الميدانية.

□ **في النقطة الأولى (الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الاجتماعية)**، يمكن القول أن التوجّه الحكومي العام لم يتبنى مفهوم التنمية الاجتماعية على أنها تنمية بشرية شاملة. فالأولوية في خطط الإعمار والنهوض الإقتصادي كانت لإعادة التأهيل المادي وتحفيز النمو الاقتصادي. والسياسات المالية والضريبية المتبعة كانت باتجاه تثبيت سعر صرف الليرة وتحفيز الادخار وتخفيض الضرائب المباشرة. ولم يحتل الشأن التنموي الاجتماعي بمفهومه المستمد من التزامات كوبنهاغن المرتبة التي كان يجدر أن يحتلها برغم جهود وزارة الشؤون الاجتماعية التي بدأت مع تحضير الورقة الوطنية الى القمة وتواصلت بعدها في الدراسات التي أعدت والبرامج التي نفذت بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. أما على مستوى القطاع غير الحكومي، فقد عبرت أكثر من جمعية غير حكومية عن إرادتها والتزامها العمل وفق توصيات ومقررات قمة كوبنهاغن، بما في ذلك إدخال التعديلات الضرورية على أساليب عملها وبرامجها وتنقيف كوارها بالمفاهيم الجديدة. وبذلك، يمكن القول أن التقدم في توفر الإرادة السياسية لم يكن كبيراً، غير أنه لم يكن بالمقابل متراجعاً الى حد عرقلة الجهود المتفرقة التي بذلت على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية غير الحكومية. ولعل البيان الوزاري للحكومة الجديدة (عام 1999) يشكل تغييراً في التعاطي مع الملفات الاجتماعية وتغييراً في بعض السياسات يمكن أن يسهم في تعزيز مفهوم التنمية الشاملة.

□ **وفي النقطة الثانية (توفر المعرفة العلمية للواقع والمشكلات)**، لا بد من التأكيد على أن معرفة الواقع وتحديد الاحتياجات والأولويات والمعوقات، هما الخطوة الأولى في اتجاه تصميم خطة عمل جادة وفعالة لتحقيق الأهداف، ولا سيما اذا كانت من النوع الصعب كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. بهذا المعنى، كانت عملية بناء قاعدة البيانات الإحصائية والدراسات التحليلية لمختلف جوانب الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مهمة أولى بالنسبة الى لبنان الذي توقفت فيه أعمال الإحصاء منذ اندلاع الحرب عام 1975. وعلى هذا المستوى، سجل تقدم هام تمثل في إنجاز عدد من المسوحات والدراسات ذات العلاقة بموضوعات القمة. (راجع تعداد هذه الدراسات في التقرير الوطني الى قمة جنيف 2000).

وبشكل عام إذن، يمكن القول أن السنوات الأربعة الماضية التي تلت انعقاد قمة التنمية الاجتماعية شهدت تكوين قاعدة إحصائية جيدة في ما يختص بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. وهذا الجهد يتم في إطار مؤسسي، ويتابع بما يضمن سد الثغرات وتنسيق البيانات وتحديثها وتأمين استمرارية تدفقها.

□ وفي النقطة الثالثة (الآليات ووسائل العمل)، نشير أولاً الى تشكيل لجنة وزارية (عام 1997) برئاسة وزير الخارجية لمتابعة مقررات القمم العالمية. غير أن هذه اللجنة لم تعمل بفعالية، ومن شأن تفعيل دورها أن يؤمن إطاراً مؤسسياً تنسيقياً لمتابعة مقررات القمم.

ولكن لا بد من التذكير مرة أخرى بعدم وجود لجنة وطنية مختصة بمتابعة قرارات قمة التنمية الاجتماعية كما هي الحال بالنسبة لشؤون المرأة أو السكان أو المجلس الأعلى للطفولة أو الهيئة الوطنية للمعوقين، الخ. وعملياً، تتابع وزارة الشؤون الاجتماعية الاهتمام بمعظم موضوعات قمة التنمية الاجتماعية الشاملة والمركبة التي تتجاوز نطاق اختصاص الوزارة لتشمل وزارات أخرى (العمل، الاقتصاد، الصحة، التربية) إضافة الى تعلقها بالسياسات الكلية.

□ أما في النقطة الرابعة (برامج التدخل والمشاريع الميدانية)، فيمكن البحث في مستويين. مستوى برامج التدخل على صعيد السياسات وصناعة القرار، ومستوى السياسات القطاعية والمشاريع.

في المستوى الأول، لا يزال التقدم محدوداً، ولكن ثمة بدايات مرشحة للتطور إذا ما تطوّرت الإرادة السياسية لتعميم التوجّه التنموي الشامل. وفي المستوى الثاني، يعتبر الوضع أفضل كون الوزارات والمؤسسات المعنية تقوم كل ضمن نطاق اختصاصها، وبالتعاون مع الجهات الدولية والقطاع غير الحكومي، بوضع الخطط والبرامج من أجل بلوغ أهداف قطاعية متوافقة مع قرارات قمة التنمية الاجتماعية. وينطبق هذا بشكل خاص على وزارات الشؤون الاجتماعية، والعمل، والصحة. أما طبيعة التدخلات فيراوح معظمها بين الجهد التنموي (برامج التنمية الريفية وتعزيز المشاركة والاندماج الاجتماعي وعودة المهجرين وعمل المرأة) وأعمال الإغاثة والخدمة الرعائية والنشاطات ذات الطابع الخيري، لا سيما المختصة بفئة سكانية معينة. ولا تزال أعمال الإغاثة والخدمات الرعائية تحتل حيزاً هاماً لأسباب موضوعية، مثل الاعتداءات الإسرائيلية الواسعة النطاق (كما جرى في نيسان 1996)، والصعوبات المعيشية الشديدة التي تواجهها بعض الفئات السكانية (صيادو الأسماك - بعض فئات المزارعين - ربان الأسر الأرامل - المهجرون).

### متابعة الالتزامات والتوصيات

سنحاول في ما يلي رصد الخطوات المحققة التي يمكن أن تدلل على مدى التقدم المحرز في المجالات التي تناولتها التزامات قمة التنمية الاجتماعية وتوصيات الورقة اللبنانية المرفوعة إليها. ولتسهيل ذلك، سنقوم بعرض كل التزام على حدة، وإدراج التوصيات اللبنانية المقابلة له.

1- الالتزام الأول: خلق بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتشريعية تمكّن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.

- لا تقابل أي من محاور التوصيات اللبنانية مباشرة هذا الالتزام، غير أنها تتقاطع معه في معظم خطوطها العامة، كونه يشكل إطاراً يؤسس لباقي الالتزامات.

على صعيد الإستحقاقات والمعاهدات الموقعة والقوانين المقررة والخطط المطروحة للتنفيذ والجهود المبذولة لتطوير الأداء، تحققت جملة إنجازات:

- ففي مجال خلق البيئة السياسية للتنمية، أقيمت لأول مرة منذ العام 1963 انتخابات بلدية واختيارية أعادت الاعتبار لمفهوم الحكم المحلي ومشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم. وإذا كان القانون الذي تمت بموجبه الانتخابات والقانون الذي يحدد صلاحيات المجالس المحلية لا يشكلان الإطار النموذجي لتأسيس لامركزية إدارية تسهم في العمل التنموي وتشرك الناس فيه، غير أن إجراء الانتخابات يعدّ بحد ذاته خطوة مشجعة يمكن أن تشكل منعطفاً أساسياً في مسار بناء الديمقراطية وتعزيز التنمية المحلية في وطننا.

- وفي مجال حقوق الانسان، يعتبر وجود لجنة نيابية لحقوق الانسان تسعى لتعميم ثقافة حقوق الانسان والدفاع عنها قضية على مستوى من الأهمية إن جرى تفعيل دورها وتحويلها أداة مراقبة لواقع حقوق الانسان في لبنان وتصدّ لأي مخالفة أو انتهاك.

- ولجهة تأمين المساواة بين المرأة والرجل، يشكّل التوقيع على معاهدة "إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة" نقطة تحول ينبغي استكمالها بإجراءات وتشريعات داخلية تؤكد ما جاء فيها، وترفع الإجحاف اللاحق بالمرأة اللبنانية.

وفي هذا الإطار، لعل تشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة" واللجنة الأهلية لمتابعة مؤتمر بيجينغ وغيرهما من اللجان التي يتعاون فيها ممثلو جمعيات نسائية غير حكومية ومدنوبون عن الحكومة والوزارات المعنية يمكن أن يسهم في إيجاد آليات استكمال لما بدئ فيه من تعزيز لدور المرأة الإنسان في المجتمع.

- ولجهة متابعة ما يوقعه لبنان من اتفاقات تطال أوجه الحياة العامة فيه، تشكلت لجنة وزارية لمتابعة الاتفاقات الدولية، وهو أمر يجب أن ينعكس إيجاباً على احترام لبنان للمعاهدات والتنسيق في ما بين أجهزته وإدارته للالتزام بمضمونها وترجمته أفعالاً، شرط التخصصية والتكامل.

- وفي مجال التشريع التربوي وخطط العمل الجديدة، حصل تطور نوعي تمثل في إقرار قانون التعليم الإلزامي لنهاية المرحلة الابتدائية مع ما يستتبع ذلك من رفع سن العمل الى 13 عاماً (بدل 8 أعوام)، إضافة الى تصميم مناهج تربوية جديدة وإطلاق خطة النهوض التربوي.

- وفي مجال الجهود البحثية والتوثيقية والإحصائية، تم إحراز تقدم كبير وقفزة نوعية بات يمكن الاستناد بموجبها الى معطيات وحيثيات وإحصاءات تسهّل التخطيط وترشد دراسة الواقع واستخلاص العبر منه.

فقد أنجزت الوزارات اللبنانية (الشؤون الاجتماعية والعمل والصحة والتربية والمالية والإصلاح الإداري والمهجرين) والمؤسسات والمجالس والمديريات الرسمية (المركز التربوي للبحوث والإنماء ومديرية الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار والمؤسسة الوطنية للاستخدام) إضافة الى المصرف المركزي، بالتعاون مع مراكز الدراسات الخاصة والعديد من المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة (منظمة الصحة واليونيسف والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب العمل الدولي ومنظمة الاونيسكو والفاو) دراسات ومسوحات حول القطاعات الانتاجية والتربوية والاقتصادية الاجتماعية ما سمح بتكوين قاعدة بيانات ومؤشرات عن واقع الأمور في لبنان، في مختلف الميادين.

2- الالتزام الثاني: القضاء على الفقر في العالم من خلال سياسات وطنية وتعاون دولي تتبع عن التزام أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي إنساني.

- ويدرج هنا المحور الأول في الورقة اللبنانية، أي "الفقر"، وفيه التوصيات التالية:

- 1- استحداث آليات لحماية ما تبقى من الأجر في المدى القصير كمقدمة لتحسين هذا الأجر في المدى المتوسط وذلك في إطار سياسة جديدة للأجور والمداخل تأخذ في الحسبان ضرورة رفع حصة الأجر من الناتج المحلي،
- 2- إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الاحتياجات المعيشية الأساسية، التي توفر مستوى عيش مقبول على أساس "حق كل إنسان يعمل بدوام عمل كامل في الحصول على أجر يسمح له بالعيش على الأقل"،
- 3- إعادة النظر في التشريعات والسياسات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعادة تحديد الفئات المستفيدة وإعطاء الأولوية للفئات المهمشة بينها وتطوير التقديمات أفقياً وعمودياً وتوسيع نطاق عمل الصندوق للحلول تدريجياً مكان المؤسسات العامة الأخرى التي تقوم بأدوار مشابهة،
- 4- حث الدولة على رسم استراتيجية زراعية قابلة للتنفيذ تغطي معظم مراحل العملية الزراعية،
- 5- تطوير آليات حماية المستهلك والرقابة على الأسعار، واستصدار التشريعات الرامية الى الحد من دور الربح العقاري في عملية تشكيل الأسعار والمداخل،
- 6- إعادة أحياء وتفعيل دور القطاع العام كمنتج للخدمات الصحية، وإعادة بعث التعليم الرسمي وتحويله الى قطب جاذب ومنافس، وتوسيع نطاق التسليف السكني وإعطاء الأولوية فيه للفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً.

يعتبر الإنجاز الأهم الذي تحقق في الفترة المنصرمة تكوين قاعدة إحصائية مقبولة حول المعطيات الاقتصادية الاجتماعية في لبنان.

كما يجري التحضير لاستكمال هذه القاعدة، على أمل بلورة خطط عمل للتعامل مع المشكلات و الاحتياجات التي رصدتها.

وقد استعرضنا في مقدمة هذا التقرير أهم الدراسات والأبحاث والمسوحات التي أعدت. وإضافة الى عملية تكوين هذه القاعدة المعلوماتية، تواصلت برامج التنمية الريفية في بعلبك والهرمل وعكار والجنوب (بالتعاون في ما بين وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة العامة والشؤون البلدية والقروية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة).

كما نشطت الجمعيات غير الحكومية ونقذت عشرات المشاريع والأنشطة الخدمية والتنموية في مختلف المناطق.

غير أن نظرة مدققة في كل بند من بنود محور التوصيات اللبنانية تظهر المسافة التي لا يزال علينا اجتيازها لبلوغ الاهداف المرسومة:

فبالنسبة للنقطتين الأولى والثانية الخاصتين بالأجور، لم تجر بعد معالجة سياسة الأجور في القطاعين العام والخاص، ولم يتطور بعد الحد الأدنى للأجر على نحو يكفل مستلزمات الحياة. وما تحقق في أواخر العام 1998 كان إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون الخوض في تفاصيلها ومفاعيلها الرجعية. ويفترض بالتالي العمل لبلورة سياسة واضحة لتصحيح الأجور تراعي نسب التضخم التي حصلت في السنوات الماضية وتؤمن متطلبات الحياة الكريمة.

وبالنسبة للنقطتين الثالثة والسادسة حول الضمان الاجتماعي والقطاع الصحي الحكومي، لا تزال سياسات الضمان الاجتماعي وخدمات القطاع العام الصحية دون المستوى الذي يؤمن الخدمة الصحية الجيدة لجميع اللبنانيين. وما من شك أن تطوير نظم الضمان الاجتماعي لتشمل جميع المواطنين وتؤمن العناية الصحية والوقائية قضيتان على جانب كبير من الأهمية يفترض السعي الحثيث لتحقيقهما.

أما بالنسبة الى النقطة الرابعة المتعلقة برسم استراتيجية زراعية، فإن مستوى المعالجة لا يزال دون الطموح. فالتسليقات الزراعية، وحصّة الزراعة من الموازنات، والإرشاد الزراعي لم تبلغ مستوى يعبر عن استراتيجية تسمح بتحويل القطاع الزراعي الى قطاع منتج ومتطور وجذاب.

وفي النقطة الخامسة المرتبطة بآليات حماية الأسعار والحد من دور الريع العقاري في تشكيل الأسعار والمداخيل، لم تجر أي معالجات جدية، وينتظر أن يصار الى البحث في المهام المفضية الى ضبط الأسعار وإعادة تصويب الوجهة العامة للإقتصاد وتقليص حجم مكون الريع العقاري فيه.

**3- الالتزام الثالث: تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة كأولوية أساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الرجال والنساء من تأمين الأمن والمجال الحياتي المستديم عبر توفير الخيارات المهنية والمنتجة الحرة لهم.**  
- ويقابل هذا الالتزام المحور الثاني في الورقة اللبنانية، أي محور "البطالة والعمل"، وفي توصياته:

- 1- إستحداث برامج لخلق وتعزيز فرص العمل للفئات الأكثر تهميشاً كالمهجرين والمعوقين والنساء والشباب،
- 2- ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات الآلية الى تصفية ما خلقته الحرب من ذيول على أداء سوق العمل اللبنانية لجهة التشرذم في هذه السوق وانقسامها الى أسواق مناطقية مجزأة ومشوهة ومشبعة بالاختلالات،
- 3- العمل على إيجاد هيكلية وبنى وظيفية يجري بموجبها توصيف وتنميط مستويات الوظائف الأساسية،
- 4- إعادة النظر في خصائص النظام التعليمي والعمل على التقليل من عدد حملة الشهادات النظرية والأدبية، وربط هذا النظام بحاجات سوق العمل، من خلال توجيه نسبة متزايدة من طلاب التعليم الثانوي نحو مجالات التعليم والتدريب المهنيين،
- 5- إعطاء الأولوية لمسألة تعبئة الموارد البشرية اللبنانية المقيمة ووضعها في خدمة عملية الإعمار وتشجيع تيارات محددة من الهجرة العائدة، وتحفيز بعض القطاع الخاص المهاجر على العودة.

نشرت في العامين السابقين عدة دراسات وإحصاءات عن سوق العمل وأوضاعه. فبالإضافة الى صدور دراسة الاوضاع المعيشية للأسر في عام 1997 عن مديرية الاحصاء المركزي، صدرت دراستا سوق العمل عن المؤسسة الوطنية للاستخدام، ويجري الإعداد لإعلان استراتيجية الاستخدام الوطني (عام 1999).

وثمة تعاون قائم بين عدد من الإدارات الحكومية ومؤسسات دولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية.

غير أن ذلك لم يؤد بعد الى وضع سياسات عامة خاصة بالتشغيل واحتياجاته تحسن الأمور وتبلور خطط العمل.

كما أنه لا يمكن اعتبار الجمعيات غير الحكومية إطاراً يمكنه تحسين هذا الواقع، إذ أن أكثرها يقدم خدمات تطوعية، أو يخلق مشاريع ذات مدى قصير لا تؤمن فرص عمل دائمة. ومن جهة ثانية، ما زال قانون العمل اللبناني المعتمد هو ذاك الموضوع في الأربعينات (باستثناء ما أدخل عليه من تعديل لجهة رفع سن عمالة الأطفال من 8 أعوام الى 13 عاماً)،

وهو بالتالي لم يرافق التطورات على صعد السلامة والصحة المهنية والتفتيش الوظيفي، ما يؤدي الى توترات مستمرة مع النقابات العمالية. أما بالنسبة للمتابعة الخاصة بنقاط التوصيات اللبنانية في هذا المحور، فيمكن القول إنه باستثناء النقطتين الثانية والرابعة (الخاصتين بتصفية ذبول الحرب على أداء السوق اللبنانية وإعادة النظر في خصائص البرامج التربوية) اللتين أنجزت عدة مهام في إطارهما (ترتيب أوضاع المؤسسات مناطقياً وإطلاق المناهج التربوية الجديدة)، فإن أياً من الخطوات الهامة لم يتخذ بعد.

4- الالتزام الرابع: إطلاق آليات الاندماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والاختلاف وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن ومشاركة الناس جميعاً بمن فيهم المهمشين والمجموعات المستضعفة.

- وينسجم مع هذا الالتزام المحور الثالث في الورقة اللبنانية، "الاندماج الاجتماعي"، وجاء في توصيات هذا المحور:

- 1- إيجاد حل لمشكلة المهجرين بإعادتهم الى أماكن سكنهم الأصلية، مع ما يتطلبه ذلك من مستلزمات،
- 2- تعزيز إمكانات التنمية في المناطق الريفية ورصد الموازنات والخطط لذلك،
- 3- إزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة ودعم مشاركتها في أوجه الحياة العامة كافة،
- 4- إيجاد آليات اندماج للشباب تأخذ في عين الاعتبار هواجسهم الثقافية والمهنية والسياسية،
- 5- دعم الجهود التنموية الآلية الى إدماج المعوقين والايتام والأرامل بعيداً عن مفهوم الشفقة والإحسان،
- 6- منح الفلسطينيين جميع حقوقهم المدنية في لبنان، مع التأكيد على حقهم في العودة الى وطنهم.

بذلت جهود متفرقة على هذا الصعيد. غير أن هذه الجهود، لكون قضية الاندماج الاجتماعي في بلد خارج من حرب طويلة وغارق في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية جمة معقدة ومتداخلة مع أكثر المشاكل الأخرى، لم تتمكن بعد من حل المشاكل الأساسية. وفي استعراض لأبرز ما أعد من برامج ودراسات ونفذ من مشاريع نشير الى التالي: في نقطة التوصيات اللبنانية الاولى:

- عمل وزارة المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين في دفع تعويضات للمهجرين بهدف تسهيل العودة وإخلاء البيوت المحتلة، بالإضافة الى برنامج الأمم المتحدة لدمج العائدين في مناطق العودة بالاشتراك مع وزارة المهجرين، وفي النقطة الرابعة:

- برامج المخيمات الصيفية لوزارة الشؤون الاجتماعية الهادفة الى ترسيخ مفهوم العمل التطوعي والاندماج الاجتماعي ومشاركة الشباب، وفي النقطة الخامسة:

- عمل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين وإصدارها بطاقة المعوق ووضعها أربعة مشاريع قوانين ترعى حقوق المعوقين في مجالات التعليم والعمل والصحة، وفي النقطة السادسة:

- رفع الحظر عن سفر الفلسطينيين الحاملين وثائق سفر لبنانية وعودتهم، ما يعتبر خطوة أولى على طرق تصحيح أوضاعهم ومنحهم حقوقهم المدنية.

أما في النقطتين الثانية والثالثة، فالجهود ما زالت مقصرة وهي تتطلب الكثير من العمل والتغيير في المنحى العام للسياسات التنموية في لبنان.

الى ذلك، ينبغي تسجيل عدد آخر من الأعمال التي تقوم بها بعض وكالات الأمم المتحدة والجمعيات غير الحكومية اللبنانية، كمثل المخيمات وورش العمل واللقاءات الوطنية والأنشطة الخدمائية والمشاريع التنموية والشبابية في جميع المناطق، إضافة الى مهام نشر وتعميم بنود الشريعة العالمية لحقوق الإنسان،

ولا بد من الإشارة أيضاً الى أن الانتخابات البلدية والاختيارية وإعادة الاعتبار الى العمل المحلي هي من الآليات الأساسية لتأمين اندماج اجتماعي إذ تخلق أطر عمل ديمقراطي تشاركي أمام مختلف فئات المواطنين في حال تمت إدارتها بشكل سليم.

ولكن لا بد من الإشارة الى ان النجاحات المشار إليها، لا تزال محدودة. فالنسبة للمهجرين، ان نسبة العودة لا تزال تتراوح بين بعض الملاحظات، واهمها النقاط التالية:

رغم الجهود التي بذلت في سبيل 20% و30% بشكل عام، ولا تزال هناك تفاوتات هامة فيما يتعلق بالمشاركة بالانتخابات وتحفظات على قانون الانتخاب نفسه لدى الشباب، وفئات وسكانية اخرى. كما انه بالرغم من إنشاء الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، وبالرغم من البدء بتنفيذ مشروع تأمين حقوق المعوقين وإصدار بطاقة المعوق ووضع أربعة مشاريع قوانين ترعى حقوق المعوقين، إلا أن النتائج على الأرض ما زالت محدودة لجهة صعوبة حصول المعوق على عمل أو انخراطه في الدراسة أو ميادين الحياة الأخرى، وذلك بسبب النقص في الموارد المتاحة، والموقف العام من المعوقين الذي لم يتغير بالقدر المطلوب. كما ان مشكلات الاندماج الاجتماعي للعمال غير اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين، هي أكثر تعقيداً من ان نفترض انها محلولة.

5- الالتزام الخامس: الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجالات التنمية.

- ويمكن إدراج بعض توصيات الورقة اللبنانية النابعة من المحور الثالث عينه، "الاندماج الاجتماعي".

منذ سنوات، والحركة النسائية في لبنان وجميع مناصرو قضايا المرأة يبذلون الجهود لإحقاق العدالة في المجتمع وبلوغ المساواة بين المرأة والرجل.

وفي الفترة الماضية، بدأت هذه الجهود تجني نتائج إيجابية دافعة السلطات الى تبني بعض من مطالبها وتوقيع الاتفاقيات التي من شأنها تعزيز وضع المرأة اللبنانية.

- ففي العام 1997، وقع لبنان على معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ما يعتبر خطوة أساسية على درب الوصول الى المساواة.

- وفي السنتين الماضيتين، نشطت اللجان الوطنية والأهلية لمتابعة مؤتمر "بيجينغ" الذي شارك فيه لبنان بقطاعيه الحكومي وغير الحكومي. ونظمت لقاءات ومؤتمرات وندوات لشرح ما جرى في المؤتمر وما صدر عنه من توصيات.

- وكثفت التجمعات واللجان النسائية نشاطاتها، وكان يوم المرأة العالمي في السنوات الأخيرة محطة أساسية لإثارة قضايا المرأة والانطلاق منها لتأكيد أهمية النضال في سبيل انتزاع الحقوق، نشطت فيه الجمعيات النسائية وأقامت اللقاءات والنشاطات والندوات، وأصدرت الدراسات. كما كان مناسبة للدعوة الى مشاركة نسائية أوسع في الانتخابات البلدية والاختيارية.

- كما تواصلت مشاريع UNIFEM بالتعاون مع عدد من الوزارات والجمعيات في العديد من المناطق هادفة الى دعم النسوة بمشاريع إنتاجية تمكنهن من اكتساب مهارات إدارية وتخطيطية، ومن تأمين مداخل تعليمهم على الحياة. غير أن قوانين عدة ينبغي ان تعدل أو تلغى كي تتأمن المساواة على مستوى النص على الأقل بين النساء والرجال في بلدنا، حتى تأتي الممارسة في ما بعد متماشية مع ذلك...

6- الالتزام السادس: تأمين نوعية تعليم وصحة جسدية وعقلية وخدمات طبية أولية جيدة، وبذل الجهود لتخفيف اللامساواة على الصعيد الاجتماعية من دون تمييز على أساس الجنس والعرق والانتماء والعمر؛ احترام الخصوصيات الثقافية؛ السعي لتعزيز دور الثقافة في عملية التنمية؛ حماية مقومات التنمية المستدامة الشعبية؛ الإسهام في تعزيز الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. والهدف من كل ذلك هو القضاء على الفقر وتأمين الاستخدام الكامل والمنتج وتقوية الاندماج الاجتماعي.

- من جديد، تدرج هنا توصيات الورقة اللبنانية الخاصة بمحورها الأول، أي محور "الفقر".

على صعيد الأنشطة والبرامج والخطط بذلت جهود عدة تقع ضمن نطاق هذا الالتزام، غير أنها لا تزال دون الطموح ودون المطلوب.

فعلى الصعيد التربوي، يعد إقرار قانون التعليم الإلزامي المجاني لنهاية المرحلة الابتدائية إنجازاً هاماً ننتظر تحويله الى أمر واقع. كما أن جهود الوزارات والإدارات الهادفة الى تحسين تجهيزات المدارس الرسمية، وإعداد مناهج تربوية جديدة أكثر ملائمة للعصر ومتطلباته (بغض النظر عن مختلف الثغرات القائمة)، لا يمكن إلا اعتبارها خطوات على درب التنمية والتطوير. لكنها تحتاج متابعة وترشيداً واستكمالاً كي لا تكون إنجازات مرحلية مبتورة عن سياق تربوي شامل لم يوضع بعد، ولم تتحدد مراحلها وتوجهاته.

وعلى الصعيد الصحي، عملت وزارة الصحة على تأهيل بعض المستشفيات الحكومية وإنشاء مستشفيات أخرى. غير أن العمل لم يستكمل، وما زالت هذه المستشفيات قاصرة عن استيعاب حاجات المواطنين وتلبية متطلبات أكثر الحالات التي تصلها. وعملت الوزارة بالتعاون مع منظمة الصحة واليونيسف على تنفيذ حملات تلقيح وإصدار نشرات توعية بغية تعميق الوقاية. وهذا أمر يمكن حتماً أن يحسن من الواقع الصحي في لبنان، غير أنه لا يكفي لتخفيف إمكانات الإصابة لأن الطب الوقائي عامة لا يزال ضعيف التطور.

كما أصدرت الوزارة قرارات بإلزام استقبال المرضى والمصابين في حالات الطوارئ في جميع المستشفيات على نفقة الوزارة، غير أن الالتزام بهذا القرار لم يتم على النحو الكامل. ولجهة الأجهزة والإدارات والصناديق المتعارف على اعتبارها "شبكات أمان اجتماعي"، فالوضع ليس على أفضل ما يرام. فالسمة الغالبة هي قلة الفعالية والهدر وعدم استخدام الموارد على النحو الذي ينتج أماناً اجتماعياً فعلياً للمواطنين.

أما لجهة عمل الجمعيات غير الحكومية في لبنان، فلا بد من الإشادة بما تبذله أكثرها من جهود وتقدمه من خدمات وتديره من برامج رفعا لمستوى حياة الناس. وبعيداً عن الاستغلال السياسي والمناطقى والطائفي الذي تتبعه بعضها، يمكن القول بالإجمال أن وقع بعضها الآخر على المجتمع إيجابى وجيد.

فالجمعيات غير الحكومية تدير أكثر من 700 مستوصف وتنظم المخيمات الصيفية وورش العمل والندوات ومشاريع الخدمة في مختلف أرجاء لبنان على مدار العام. وهي في ذلك يمكن أن تسهم في عملية حماية الموارد البشرية وتمييتها.

7- الالتزام السابع: دعم المسارات التنموية في أفريقيا والدول النامية.  
لا ينطبق على لبنان...

8- الالتزام الثامن: التأكد من أن برامج التكيف الهيكلي لا تستثني أهداف التنمية الاجتماعية، وتحديداً القضاء على الفقر، وتأمين الاستخدام الكامل والمنتج، ودعم الاندماج الاجتماعي.

لم يطبق في لبنان أي برنامج للتكيف الهيكلي كون طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني، بما هي عليه من ليبرالية وانفتاح، لا تستدعي التغيرات التي تفضي الى تكيف هيكلي. من هنا، لا ينطبق هذا الالتزام على لبنان.

9- الالتزام التاسع: رفع مستوى توظيف الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية - ويأتي هنا المحور الرابع المنصوص عليه في الورقة اللبنانية، أي محور "السياسات الاجتماعية"، وفي توصياته:  
\* بلورة المفهوم العام للسياسة الاجتماعية الشاملة للدولة لكي تأخذ المشاريع القطاعية مغزاهما الحقيقي،  
\* بلورة سياسة اجتماعية رسمية-أهلية مشتركة.

وقد تم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في التقرير الوطني الى قمة جنيف 2000، مما يغني عن التكرار هنا.

## 10- الالتزام العاشر: تمثين التعاون الإقليمي والدولي

جرى على هذا الصعيد تعميق التعاون بين لبنان والعديد من الدول والمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة لجهة القروض والمنح وتنفيذ الدراسات والمشاريع المشتركة، إضافة الى الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والمائية والجمركية والسياحية. كما تألفت لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية تهدف الى متابعة المعاهدات التي يوقع عليها لبنان، وتنسيق العمل في ما بين الأجهزة الرسمية لتطبيق مقتضيات هذه الاتفاقات. وفي استعراض سريع للاتفاقات التي أبرمها لبنان في السنوات الماضية مع عدد من الدول والمنظومات، يمكن ذكر ما يلي:

- إتفاقات لبنانية سورية
  - إتفاقات لبنانية مصرية
  - إتفاقات موقعة مع ماليزيا ورومانيا وإيران وروسيا
  - إتفاقات في إطار الشراكة المتوسطية
  - إتفاقات مع البنك الدولي
  - تنسيق مع معظم برامج الأمم المتحدة
  - إتفاقات مع السوق الأوروبية المشتركة.
- وتشكل هذه الإتفاقات أطراً للتعاون والتنسيق والتبادل الإقليمي والدولي.

## إقتراحات على سبيل الخلاصة

ما من شك أن ثمة جهود بناءة قد بذلت على صعيد التشريعات وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات وتشكيل اللجان وتأسيس قاعدة إحصائية والبدء بتنفيذ مشاريع، غير أن النتائج لم تحصد بعد، وواقع الموازنات والسياسات الرسمية المالية والاقتصادية لا يشكل عنصر دعم وإنجاح لهذه الجهود.

لذلك، تعد توصيات الورقة اللبنانية المرفوعة الى القمة إطاراً صالحاً لتحديد اتجاهات العمل المطلوبة، وبخاصة لجهة التأكيد على دعم القطاعات التعليمية الرسمية في مختلف مراحلها بما فيها التعليم المهني والتقني، واعتماد سياسات صحية وقائية وخدمات طبية أكثر ترشيداً، وتسهيل القروض السكنية، وتخصيص الموارد للتنمية الريفية في المناطق الأكثر تهميشاً، وتطوير الزراعة والصناعة وفق رؤية عصرية، وإعادة البحث في سياسات القروض عامة والنظم الضريبية، ووضع تصورات لمسائل العمل والتشغيل.

كذلك، فإن أيجاد حل لقضايا المهجرين والمهمشين اجتماعياً والتعاطي بمقاييس إنسانية وقانونية مع مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عناصر مساعدة لتحقيق اندماج اجتماعي على مستوى الوطن.

كما أن تفعيل دور وزارة الشؤون في هذا المجال قضية أساسية لوضع تصورات عمل تتعامل والقطاعات الاجتماعية على نحو يركز الى الدراسات والمشاريع ويربطها بالعمل الميداني وبقنوات التعاون مع الجمعيات غير الحكومية الناشطة على هذه الصعيد.

ويعد استمرار الجهد التجميحي للمعطيات وتكوين قاعدة إحصائية من خلال مديرية الاحصاء المركزي أو غيرها من الأجهزة الحكومية المختصة مسألة جوهرية لترشيد السياسات وخطط العمل كافة وبنائها على أسس موضوعية وعلمية موثوقة.

يبقى أن إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي نص عليه اتفاق الطائف، وإعطاءه الدور الذي يجب أن يضطلع به لجمع القوى والمؤسسات والمصالح الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، قضية بمنتهى الأهمية لما يمكن أن تسهم فيه من تفعيل للحوار وبلورة للسياسات العامة، والانطلاق منها نحو وضع خطة نهوض اجتماعي حقيقية للبنان.

ان التغييرات الحكومية التي حصلت مؤخراً ووصول وزراء كانوا من أصحاب وجهات النظر والمواقف الداعية الى اعتماد استراتيجيات تنمية بشرية، ستساعد على تحقيق الالتزامات العالمية والتوصيات اللبنانية.

وقد جاء في خطاب القسم وفي البيان الوزاري العديد من المواقف التي أكدت على ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية للبنانيين ومحاربة الفقر وتغيير العديد من السياسات المالية والاقتصادية بهدف إطلاق التنمية الاجتماعية.

وننتظر جميعاً البدء بتحويل تلك الوعود الى سياسات تطبيقية تترجم ما لم ينجز من تعهدات التزم بها لبنان في قمة كوبنهاغن منذ أربع سنوات...

## الهوامش

- 1- جميع هذه المؤشرات مستقاة من Development Cooperation - Lebanon 1998 ، الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 2- هذه المؤشرات مستقاة من تقرير "خارطة أحوال المعيشة في لبنان" الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1998.
- 3- Development Cooperation - Lebanon 1998
- 4- من نتائج الانتخابات النيابية والبلدية التي عالجتها دراسات صادرة عن المركز اللبناني للدراسات (راجع "أزمة الديمقراطية في لبنان"، 1998).
- 5- Adib Ne'emeh, Social Watch N2, 1998
- 6- خارطة أحوال المعيشة في لبنان.
- 7- المؤشرات مستقاة من تقرير التنمية البشرية المستدامة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.
- 8- المؤشرات مستقاة من الموازنات الحكومية التي نشرتها وزارة المالية.
- 9- تقرير التنمية البشرية المستدامة.
- 10- د. نجيب عيسى، تخبط الحكومة في أزمة مشروعها للنهوض الاقتصادي، 1997.
- 11- د. نجيب عيسى، المرجع السابق.
- 12- د. كمال حمدان، الأجور والضمانات، نيسان 1997.
- 13- موازنات الحكومات اللبنانية.

## ورقة القطاع الاهلي الى قمة جينف 2000

تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان<sup>3</sup>

## مقدمة.

عندما اشتركنا كقطاع اهلي في عملية التحضير للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ثم في القمة نفسها عام 1995، لم يكن يساورنا شك في صعوبة تحقيق المبادئ والاهداف المتضمنة في الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عنها. فالمشكلات الثلاث التي تصدت القمة لها: الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي؛ تشكل لب ازمة نماذج النمو والتنمية في العالم المعاصر. ولا شك ان معالجتها تعنى ادخال تغييرات جذرية على الهياكل السياسية والاقتصادية العالمية والوطنية في آن، واعادة نظر شبه شاملة في السياسات المتبعة في كل مكان تقريبا. وخلافا للقمة الاخرى، ذات الطابع القطاعي بهذه النسبة او تلك، فان اهداف القمة الاجتماعية لا يمكن قياسها، وبلوغها، الا من خلال مؤشرات وسياسات ذات طابع مركب وتكاملي ونوعي. وها نحن على اعقاب قمة جديدة لمراجعة ما تحقق من برنامج العمل المقر في كوبنهاغن عام 1995، والخشية ان تكون المحصلة متواضعة جدا قياسا الى الاحتياجات، فكيف قياسا الى الطموحات!؟

لا يختلف الامر في لبنان عن الصورة العامة. وهو ما يلحظه التقرير الرسمي اللبناني، والتقرير الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، عن ما انجز من برنامج عمل القمة خلال السنوات الخمس المنصرمة. ففي هذه التقارير اشارة الى التقدم المحقق، ولكن في الوقت نفسه اشارة الى مكامن الخلل، وان كان بشكل متواضع. بناء عليه، فان ورقة العمل هذه الصادرة عن القطاع الاهلي، سوف تركز بشكل خاص على تسليط الاضواء على الثغرات والنقاط التي لم يشر اليها التقرير الرسمي، او التي اشار اليها بشكل مختصر. وبهذا المعنى، فهو يظهر تلك الجوانب الناقصة فيه، دون ان يتناقض بالكامل مع ما جاء فيه لجهة بعض الخطوات التي تحققت فعليا، والتي سنتشير اليها هذه الورقة بشكل مختصر.

## الاشكالية العامة: عدم وجود استراتيجية تنموية.

تتبع الاشكالية العامة في تقييم الالتزام ببرنامج العمل الصادر عن قمة كوبنهاغن في الطابع التكاملي الشامل للموضوعات التي تناولتها. لذلك، فان تقييم اداء الجهات الحكومية والاهلية بهذا البرنامج، يفترض ان يبدأ من السؤال الاساسي التالي: هل ان السياسات الحكومية، والخيارات الاستراتيجية للبلد المعين، منسجمة مع جوهر برنامج العمل الداعي الى اعتماد

<sup>3</sup> - قدمت هذه الورقة في ورشة عمل: "خمس سنوات على كوبنهاغن"، بتنظيم من تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. فندق سافوي - بيروت، 11 آذار 2000. ساهم في اعداد هذه الورقة، وعدد من الخبراء والناشطين في القطاع الاهلي، في ضوء التقرير الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية الوارد في الملحق رقم 2.

خيارات تنمية محورها الانسان والمجتمع، وبدل الاستسلام المطلق لاليات الربح ولمنطق السوق؟

هنا يكمن جوهر القمة والهدف الاسمي. فالالتزامات العشرة الصادرة عنها ليست سوى تعبيرات مختلفة عن التزام واحد، هو التحول من مسارات النمو السائدة الى مسار بديل هو مسار التنمية الاجتماعية كما بلورته القمة نفسها. كما ان بنود برنامج العمل ليست سوى توجهات عملية لوضعه موضع التنفيذ.

في ضوء نشير الى انه حصلت في لبنان خطوات ايجابية في اكثر من ميدان ذات صلة ببرنامج العمل المقرر في كوبنهاغن، او بالقمة العالمية الاخرى المتقاطعة في توصياتها ومقرراتها، غير أن هذا التقدم لم يأت في سياق استراتيجية تنموية شاملة، بل اتي غالباً نتيجة سياسات قطاعية متفرقة.

على أن هذا لا يعني - كما يشير التقرير الرسمي نفسه-، أن جميع الجهود لم تكن ذات خلفية مرتبطة بالقمة. إذ ان الخطاب التنموي بات حاضراً بهذه النسبة او تلك في توجهها بعض الوزارات، وفي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية المستدامة وفي أنشطة المنظمات غير الحكومية أدت دوراً أساسياً في متابعة التزامات القمة وتوصياتها والاستفادة من مضمونها لتطوير خططها وتصوّراتها. الا ان حدود عمل جميع الاطراف مقيدة بعدم وجود اسراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية، وبالتالي فان التقدم في تنفيذ برنامج العمل يطال الاجزاء بالدرجة الاولى، لا الخيارات الكبرى.

#### المعيقات الموضوعية للتنمية في لبنان.

يشترك القطاع الاهلي مع الحكومة في تحديد عدد من المعوقات الموضوعية للتنمية في لبنان، وان كان يختلف معها في تحديد الاسباب والمسؤوليات، وفي الخطوات الواجب اتخاذها لتجاوزها. فضمن هذه الرؤية المشتركة، المعوقات الاساسية الثلاث التالية:

اولاً: استمرار الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان، وما ينتج عنه من انتهاك شامل لكل الحقوق الانسانية والاجتماعية، وعلى التنمية. ان لبنان يقاوم الاحتلال بكل الطرق المتاحة، الا ان مسؤولية الضغط في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 425 هو ايضا مسؤولية اقليمية ودولية، لم تفلح منظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي في فرضه حتى الان.

ثانياً: يؤكد برنامج العمل الصادر عن القمة مسؤولية المجتمع الدولي عن خلق بيئة دولية مؤاتية للتنمية، بما في ذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية والتبادل ونقل التكنولوجيا والمعرفة. والفترة المنقضية منذ عام 1995، لا تشير الى تحسن ملموس على هذا الصعيد، حيث لا تزال البلدان النامية ترى في شروط العولمة الراهنة، كثيراً من الشروط غير المنصفة وغير الملائمة للتنمية فيها، بسبب المنافسة غير المتكافئة التي تفرض عليها في غير ميدان. وفي هذه النقطة، لا بد ان نشير الى ان لبنان ضحية هذا النسق من العلاقات الاقتصادية العالمية، الا انه في المقابل، لا يقوم بمبادرات نشيطة للدفاع عن مصالحه منفرداً، او بالتنسيق مع دول الجنوب الاخرى، بشكل مقنع. بل نرى الخطاب الحكومي مؤيداً للعولمة الراهنة بشكل غير نقدي، وكأنها لا تضر بمصالح لبنان.

ثالثاً: لا يزال لبنان يعاني من اثار الحرب التي اندلعت فيه بين 1975 و1990، ومن الاختلالات الاقتصادية والمالية، ومن تضاؤل الموارد المتاحة للتنمية. ويشكل تباطؤ النمو، وتراكم الدين العام، وعجز الموازنة، ابرز العوامل الضاغطة على تمويل التنمية الداخلية في البلاد. الا ان القطاع الاهلي، يرى في هذه النقطة بالذات، ان المسؤولية الاولى تقع على

الحكومة، التي لم تتجح في وضع الخطط المناسبة للتخفيف من حدة هذه المشكلات، لا بل ان بعض السياسات المتبعة في الفترة التي تلت توقف الحرب، زادت من حدتها، بسبب عدم ايلاء السعد الاجتماعي الالهية اللازمة، وعدم فعالية السياسات الاقتصادية، وعدم تمكنها من تعبئة قوى المجتمع في سبيل النهوض بالبلاد على النحو المطلوب.

### متابعة الالتزامات العشرة لقمة التنمية الاجتماعية.

سنقوم فيما يلي بعرض الالتزامات العشرة الصادرة عن قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، وما يوازيها من توصيات وردت في التقرير الرسمي اللبناني الى القمة، ثم نقوم بالتعليق عليها. وهذا الاسلوب هو نفسه الذي اتبعه التقرير الرسمي، مما يسمح باجراء المقارنات المطلوبة، مظهرا نقاط التشابه والاختلاف.

## 1- الالتزام الاول:

في مجال خلق البيئة السياسية والاقتصادية الملائمة للتنمية الاجتماعية، يمكن الاشارة الى العناصر الاساسية التالية:

- اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية عام 1998، بعد انقطاع دام 35 سنة. وهذه خطوة بالغة الالهية تعيد الاعتبار الى مفهوم الحكم المحلي ومشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم. وما تجدر الاشارة اليه هنا، هو ان المجتمع المدني قدم الاسهام الاكثر اهمية في فرض اجراء هذه الانتخابات، اذ اطلق ناشطون مدنيون احدي انجح الحملات المدنية التي جعلت موضوع اجراء الانتخابات حاضرا في كل منزل. الا ان تفعيل دور البلديات يواجه صعوبات كثيرة، منها ما تعلق بالقانون وبالصلاحيات، ومنها ما يتعلق بتوجه الحكومة بربط البلديات بوزارة الداخلية، بدل تطوير دورها التنموي من خلال تعزيز استقلاليتها، او ربطه بوزارة تعنى بالشأن البيئي او التنموي.
- قيام الحكومة الحالية، عام 1999، بالغاء قرار منع التظاهر الساري المفعول منذ عام 1993. الا انها في المقابل، فرضت شروطا معقدة للترخيص لاي مظاهرة، مما يحد من الاثر الايجابي لقرار الالغاء.
- تحريك القضاء من اجل مكافحة الفساد والرشوة في الادارة العامة. وقد اتخذت خطوات فعلية في هذا السياق، تمثلت باحالة مسؤولين وموظفين الى المحاكمة، صدرت احكام بحق بعضهم. وهذه الخطوات هي مثار جدل في المجتمع، لجهة عدم شمولها. الا ان الجانب الاكثر اهمية، هي انها بعد الصدمة الايجابية التي احدثتها، ادت الى رد فعل انكماش في الادارة، مما جعلها ابطأ واقل فعالية مما كانت عليه في السابق.
- على الصعيد الاقتصادي، فان السياسات الاعمارية والمالية التي اعتمدت منذ 1995، وهي استمرار للسياسات المعتمدة منذ 1993، لا تولي الابعاد الاجتماعية الالهية اللازمة. ان تركيز هذه السياسات هو على معالجة الاختلالات المالية، وعجز الموازنة، وادارة الدين العام الذي نما بشكل تضخمي. وكان من نتائج ذلك، ان آليات الاستقطاب الاجتماعي والمناطقية بقيت هي الغالبة، ولا سيما مع تراجع معدلات النمو الى حدود الصفر خلال السنتين الاخيرة والحالية. أي ان البنية الاقتصادية لم تكن ملائمة للتنمية الاجتماعية، والاتجاهات الجديدة الحالية، ان وجدت، غير واضحة المعالم والاتجاهات بعد، وان كان يجري حاليا اعداد خطة خمسية، تهدف الى تحقيق الانماء المتوازن، وهي لا تزال قيد الاعداد. الا اننا نشير في هذا الصدد، الى الخطوة الاخيرة التي تمثلت في انشاء المجلس

الاقتصادي الاجتماعي، الذي نأمل ان يفعل دوره، وان يعطى الصلاحيات التي تمكنه من ادائه.

## 2- الالتزام الثاني.

لقد تحقق تقدم في الاعتراف الرسمي بوجود مشكلة فقر او حرمان في لبنان. وهذا مقدمة لمعالجة الموضوع. ارتباطا بذلك، يسجل كذلك تقدم لجهة توفر الاحصاءات والدراسات التحليلية لوضع المعيشة، والفقر في البلاد، وقد تم ذلك بمبادرات حكومية ودولية مشتركة، على اساس التحضير لوضع خطط لمكافحة الفقر. ويجري حاليا الاعداد لوضع خطة وطنية لتحسين احوال المعيشة ومكافحة الفقر.

اما لجهة الانشطة العملية، فهناك اربع مشاريع تنمية مناطقية كبيرة في البقاع، والجبل، والجنوب، والشمال، قيد التنفيذ، او في المراحل التحضيرية للتنفيذ. وهذه المشاريع تعمل بهذه النسبة او تلك بوحى مفهوم التنمية الاجتماعية، وهي مشاريع مشتركة بين الحكومة والامم المتحدة، والمنحين، والقطاع الخاص، ويشترك فيها القطاع الاهلي وان بشكل محدود وغير مقرر. اصف اليها، مشروعات قطاعية اخرى قيد الاعداد، ومشروع ممول من الاتحاد الاوروبي مع الحكومة اللبنانية لانشاء صندوق اقتصادي اجتماعي، يهدف لافادة المناطق والفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا.

اما القطاع الاهلي، فهو يقوم من جهته بعدد غير محدود من المبادرات المحلية والوطنية، في مجال مكافحة الفقر، سواء من خلال خدمات رعائية تقدم لاکثر الفئات فقرا، او من خلال مشاريع ترتدي طابع التنمية المحلية.

لكن مسألة القضاء على الفقر هي ابعد من ذلك بكثير. ويشار في هذه الصدد الى النقاط التالية:

- اولاً، لا وجود حتى الان لخطة وطنية لمكافحة الفقر في لبنان. فما يجري هو تدخلات مجزأة وغير منسقة وغير مندرجة في اطار تصور بعيد المدى. كما انه لم توضع بعد اهداف واضحة، مع مؤشرات قياس، مع آجال زمنية. فالطابع الغالب هو نوع من الالتزامات ذات الطابع العام، او القطاعي. ونحن نعتقد ان اولى الخطوات المطلوبة من الحكومة، وغيرها من الاطراف المعنية، هو المسارعة الى وضع خطة منسقة لمكافحة الفقر في لبنان، لان نمط التدخلات الحالية، قد يكون فعالا في علاج بعض النتائج الجزئية، الا انه يتحول الى هدر للطاقات وللوقت ما لم يندرج في اطار خطة وطنية عقلانية.

- ثانياً، في ما يتعلق بسياسات الاجور، لم تجر بعد معالجة سياسة الاجور في القطاعين العام والخاص، ولم يتطور بعد الحد الأدنى للأجر على نحو يكفل مستلزمات الحياة، على نحو ما جاء في توصيات التقرير اللبناني الى قمة كوبنهاغن. وترتدي هذه النقطة اهمية كبيرة في ضوء ما كشفتته الدراسات لجهة ان فقر الدخل هو الوجه الابرز والاكثر حدة في ظاهرة الفقر في لبنان، وفي ضوء واقع ان اكثر من 65% من القوى العاملة في لبنان هم من الاجراء المعنيين مباشرة بتصويب سياسة الاجور.

- حول الضمان الاجتماعي والقطاع الصحي الحكومي، لا تزال سياسات الضمان الاجتماعي وخدمات القطاع العام الصحية دون المستوى الذي يؤمن الخدمة الصحية الجيدة لجميع اللبنانيين. ان 42% فقط من السكان مشمولين بالتأمين الصحي او الاجتماعي، الفقراء والعاطلين عن العمل والمسنين وسكان المناطق الريفية والعاملين في الزراعة هم اقل الفئات شمولاً بالتأمين الاجتماعي، في حين انهم الاكثر حاجة اليه.

- اما بالنسبة الى رسم استراتيجيات زراعية، فإن مستوى المعالجة لا يزال دون الطموح. فالتسليفات الزراعية، وحصص الزراعة من الموازنات، والإرشاد الزراعي،

وخدمات التسويق، لم تبلغ مستوى يعبر عن استراتيجيتها تسمح بتحويل القطاع الزراعي الى قطاع منتج ومتطور وجذاب.

فيما يتعلق بآليات حماية الأسعار والحد من دور الريع العقاري في تشكيل الأسعار والمداخيل، لم تجر أي معالجات جدية، وينتظر أن يصار الى البحث في المهام المفضية الى ضبط الأسعار وإعادة تصويب الوجهة العامة للإقتصاد وتقليص حجم مكون الريع العقاري فيه.

### 3- الالتزام الثالث.

صدرت عن الجهات الحكومية عام 1999، وثيقة رسمية تحمل اسم الاستراتيجية الوطنية للاستخدام. الا ان الوقت المنقضي على صدورها لا يسمح بعد بتقييم مدى الالتزام الحكومي بوضعها موضع التنفيذ. ولكن في السنوات المنقضية بعد انعقاد قمة كوبنهاغن، لم تكن هناك استراتيجية وطنية للاستخدام، ولم يكن موضوع توفير فرص عمل للجميع مطروحا فعليا على جدول الاعمال الرسمي، بل انه لم تكن هناك قوانين وآليات فعلية لتنظيم سوق العمل الذي ترك لحالة من الفوضى المعقدة. الا انه يعمل حاليا على وضع سياسية وطنية للاستخدام. وقد برزت في السنوات الاخيرة مشكلة العمالة الاجنبية في لبنان بانعكاساتها السلبية على مختلف الصعد. ويقدر حجم القوى العاملة غير اللبنانية في لبنان، وحسب اكثر التقديرات اعتدالا، بحوالي 50% الى 55% من القوى العاملة اللبنانية. وتأتي هذه القوى العاملة من بلدان عربية مختلفة (سوريا، مصر، السودان، العراق..)، واسيوية، وافريقية احيانا، خصوصا في مجال الخدمة المنزلية، والصناعة (سري لانكا، الهند، الفيليبين، اثيوبيا..). وتعيش هذه القوى العاملة غير اللبنانية في ظروف غير انسانية، وتتقاضى اجورا متدنية جدا مقارنة بالقوى العاملة المحلية، ولا تتمتع باي ضمانات. ومما يزيد المشكلة تعقيدا، تنامي احساس لدى العمال اللبنانيين معادي لغير اللبنانيين على اعتبار انهم ينافسونهم على لقمة عيشهم. ويعتبر معالجة موضع العمالة الاجنبية بما ينسجم مع احترام انسانية هؤلاء، وتنظيم سوق العمل، وتحديث تشريع العمل والنقابات، من الاولويات الملحة.

أما بالنسبة للمتابعة الخاصة بنقاط التوصيات اللبنانية في هذا المحور، لم تتخذ خلال السنوات الماضية اية خطوات فعلية في هذا المجال، الا ما اتخذ من قرارات تربوية لجهة تحديث المناهج وتعزيز التعليم المهني، مما يفترض ان يؤدي الى تعزيز الترابط بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

### 4- الالتزام الرابع.

في الممارسة الحكومية السائدة، طغى البعد القطاعي او المختص بفئة محددة من السكان، على البعد الوطني العام لمسألة الاندماج الاجتماعي. وفي هذا المجال سجل بعض التقدم الجزئي، فيما يتعلق بعودة المهجرين، وحقوق المعوقين، وفي مجال الحد من التمييز ضد المرأة. ولكن تجدر الإشارة الى انه بشكل عام، النصوص الايجابية نسبيا والمحفزة على المشاركة، لا تقترن عموما بمؤسسات وآليات تمكن من وضعها موضع التنفيذ بشكل عملي، فوري.

في مقابل هذه الخطوات المحققة، فان المشاكل الاكثر اهمية وخطورة في موضوع الاجتماعي لا تزال دون علاج، لا بل ان التوترات الاجتماعية تنمو في اكثر من مجال، كما تتعزز الاتجاهات والميول المغذية للتفكك الاجتماعي والوطني.

ان مسألة الاندماج الاجتماعي والوطني هي من المسائل الاكثر اهمية التي يواجهها لبنان بعد الحرب. وهي ليست مسائل قطاعية او جزئية، بل تطل الدينامية الغالبة في النسيج الاجتماعي، هل هي دينامية التماسك الوطني، ام دينامية التناوب او التماسك الجزئي على حساب التماسك الوطني العام. وفي هذا المجال نشير الى النقاط الاساسية التالية.

اولا، في موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سجل تقدم جزئي عام 1999 تمثل في تخفيف القيود المفروضة على سفر الفلسطينيين الحاملين وثائق سفر لبنانية وعودتهم الى لبنان. ولكن ذلك ليس سوى جانب صغير جدا من المسألة. وبشكل عام، لا تزال النظرة الى الوجود الفلسطيني في المخيمات محكومة بالاعتبارات السياسية، ونزاعات التسوية في المنطقة. وحتى الان لم تفلح الجهود المتواضعة المبذولة، في فصل البعد الانساني والاجتماعي للوجود الفلسطيني في لبنان، عن بعده السياسي. واذا كانت العلاقة بين القطاعين الاهلي اللبناني والفلسطيني تشكل نموذجا للعلاقة الصحية والسلمية بين الشعبين، فان هذا النموذج من العلاقات لا يزال الاستثناء، ولا سيما عندما تثار مسائل مصيرية من نوع التوطين، واحتمال التقدم في مسار التسوية وما يرتبط بها من انسحابات محتملة لجيش الاحتلال من لبنان. اذ ذلك، تطغي النزاعات والتناقضات السياسية ما عداها من ضرورات الالتفات الى الاوضاع المعيشية لسكان المخيمات، والحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، بما يتفق مع شرعة حقوق الانسان على الاقل. ويأمل القطاع الاهلي ان تجد هذه المسألة حلا عادلا لها في المساعي التي تبذل حاليا، من اجل ضمان حق الفلسطينيين المشروع في العودة الى ارض فلسطين، بديلا للتوطين والحلول المماثلة.

ثانيا، فيما يتعلق بمتطلبات الاندماج الاجتماعي والوطني للشعب اللبناني، لا تزال هناك مشكلات بنيوية اساسية. بعد توقف الحرب، استعادت مؤسسات السلطة المركزية وحدتها وفعاليتها ودورها، وازيلت العوائق المادية التي كانت تجزئ المجال الجغرافي والاقتصادي، وتحول دون تواصل اللبنانيين. ولكن، على الرغم من ذلك، فان المناخ الحالي يحمل احيانا كثيرة من عناصر الانقسام السياسي والطائفي، من مناخات التعصب والتنافر، ما يفوق ما كان سائدا خلال سنوات الحرب. وبشكل عام، لم يجر العمل فعليا على اطلاق ديناميات اجتماعية وطنية الطابع، تقوم على تغليب الاختيار الطوعي على الانتماء الموروث، والانتماء الوطني على الطائفي، وعلى النظر الى المصالح الخاصة ضمن اطار المصلحة العامة لا ضدها. كما انه لم يجر أي جهد فعلي لازالة الاساس المادي والنفسي للتفاوتات الخطيرة التي تنخر اساس الاندماج الاجتماعي والوطني في لبنان. وفي هذا المجال، نشير على سبيل المثال الى النقاط التالي:

- استمرار التفاوت الكبير في مستوى التنمية بين المناطق اللبنانية مما يجعل التكوين الاجتماعي للمناطق مختلف. فكيف يتحقق الاندماج الاجتماعي والوطني بين قضاء 60% من سكانه من الفقراء، مع قضاء اخر 14% من سكانه فقراء فقط حسب المقياس نفسه؟
- استمرار الطابع الطائفي للتعليم، حيث تعتمد في لبنان مسارات تعليمية متوازية دون قواسم مشتركة احيانا في موضوعات التربية المدنية والمواطنة. وفي هذا المجال، في السنوات الخمس الاخيرة، عرف لبنان توسعا في التعليم الطائفي الجامعي، مما مكن كل طائفة، او جزء من طائفة احيانا، يملك مؤسسات تعليم متكاملة تبدأ من الروضة حتى الجامعة. اما في يتعلق بالتعليم الديني في المدارس الرسمية، فقد عادة الحكومة واكدت على وضع كتبها موحد لتعليم الاديان لجميع التلامذة، وكلفت المركز التربوي باعداده، وهذا يمكن ان يساعد في تعزيز التعارف والتفاعل والتخفيف من حدة المناخ الطائفي.

- عدم ايجاد حل حقيقي لمشكلة التمثيل السياسي من خلال نظام انتخابات مقنع للجميع، ويمثل الناس تمثيلاً حقيقياً. فلا يزال الشباب بين سن 18 سنة و 21 سنة محرومين من حق الانتخاب. ولا تزال كل القوى العلمانية وغير الطائفية ترى نفسها غير ممثلة في نظام انتخابي يقوم على التمثيل الطائفي. كما ان غالبية عددية من اللبنانيين يعرضون على طريقة التمثيل، لجهة طابعها الاكثري بدل اعتماد النسبية، ام لجهة تقسيم الدوائر التي تتيح للناخبين الكبار بانجاح نواب مرافقين على لوائحهم لا يمثلون جمهور الناخبين في دوائر ترشيحهم. وهذه كلها تضعف الاحساس بالمشاركة والتمثيل لدى فئات واسعة من السكان.

ان الوضع الحالي بالنسبة لهذه القضايا الكبيرة المتعلقة بالاندماج الوطني والاجتماعي، لا يزال على حاله، وربما بات اخطر مما كان عليه عام 1995.

#### 5- الالتزام الخامس.

وقع لبنان عام 1997، معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن مع التحفظ على بعض البنود. كما انه تم تشكيل لجان وطنية واهلية لمتابعة مقررات قمة بيجينغ، وهي تعتبر من انشط اللجان في لبنان، خصوصا اللجنة الاهلية والمجلس النسائي ومجمل المنظمات النسائية. وكما بينت دراسات عدة، فانه لا يلاحظ تمييز فعلي ضد النساء في مجال الحق في التعليم والرعاية الصحية، ولكن لا يزال القطاع التعليمي، كما العمل والنشاط الاقتصادي، موسوما بتقسيم العمل حسب الجنس، وبالنظر السائدة الى المرأة ككائن اقل قدرة وكفاءة، يحصر نشاطه في ميادين دون غيرها. كما ان كل ما يتصل بقوانين الاحوال الشخصية بشكل خاص، وقانون الجنسية، لم يطرأ عليهما تعديل لالغاء ما يحتويانه من بنود مجحفة بحق المرأة.

اما فيما يختص بالمشاركة في القرار، لا يوجد نساء في الحكومة، وعدد النساء النواب ثلاثة من اصل 128، وبين المدراء العامون، فقط مديرة عامة واحد. ولكن لا بد ان نلفت النظر الى ظاهرة لا تقل خطورة، وهي ان مشاركة النساء في القرار داخل الاحزاب شبه معدومة، انها داخل مؤسسات المجتمع المدني ليست افضل حالا بكثير. فلا يوجد اية امرأة في جمعيات رجال الاعمال في القطاع الخاص، في الهيئات الادارية لجمعيات التجار والصناعيين والمصرفيين وغرف التجارة والصناعة، الا ما ندر. وفي نقابات المهن الحرة، كان للنساء، خلال السنوات الاخيرة، نصيب لمرة واحدة في رئاسة نقابة الصيادلة، وحاليا في رئاسة نقابة اطباء الاسنان في الشمال، واحيانا قليلة في عضوية مجالس هذه النقابات، على الرغم من كون النساء يشكلن نسبة مرتفعة جدا بين الصيادلة والمحامين والاعلاميين، ونسب تتزايد بشكل محسوس بين الاطباء والمهندسين. اما في النقابات العمالية، فالوضع مشابه ايضا. يبقى ان مشاركة المرأة في الجمعيات الاهلية افضل مما هي في النقابات وتجمعات رجال الاعمال، ولكن دون المتوقع ايضا، حيث ان تتركز مشاركتهم اغلب الاحيان في الجمعيات النسائية والخيرية الطابع.

وبشكل عام، لا يوجد سياسة حكومية متنسقة على مختلف المجالات، بما فيها الاعلامية والتربوية، وفي مجال العمل، والمشاركة في القرار، لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. وما يتحقق في هذا المجال، هو غالبا خطوات جزئية او تشريعية تتم تحت ضغط الحركة النسائية، او تماشيا مع الاتجاهات العالمية السائدة، والتي لم يعد بالامكان تجاهلها.

#### 6- الالتزام السادس.

مع الإشارة الى الخطوات المحققة والتي وردت في تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية، تبقى المشكلات الأساسية في مجال التعليم، والتي لم تجد لها حلاً بعد، هي مشكلة نوعية التعليم، وارتفاع الكلفة، وعدم توفير هذا الحق بشكل متساو لجميع السكان، حيث يوفر النظام التعليمي اللبناني، تعليماً فقيراً للفقراء، وتعليماً خاصاً للنخبة، من خلال الانقسام الحاد بين تعليم خاص جيد مرتفع الكلفة، وتعليم رسمي وجزء من التعليم الخاص القليل الكلفة (نسبياً) والامتدني النوعية.

أما عن الرعاية الصحية، ومع أن المؤشرات الصحية مقبولة أجمالاً، غير أن نظام الرعاية الصحية في لبنان ما زال قاصراً عن تغطية أكثرية المواطنين، وما زالت السياسات الصحية بعيدة عن تأمين الخدمات اللازمة لجميع الناس بشكل متكافئ. ولا يزال القطاع الصحي يتصف بغلبة الجانب العلاجي والاستشفائي على الجانب الوقائي والرعاية الصحية الأولية. وهنا أيضاً نشهد تفاوتاً كبيراً في توفر الخدمات الصحية ونوعيتها، ارتباطاً بالقدرات الاقتصادية للمواطنين.

#### 6- الالتزام التاسع.

لم تتجاوز الاعتمادات المخصصة لوزارات التربية والثقافة والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني والصحة والإسكان والتعاونيات والشؤون الاجتماعية والعمل مجتمعة ما يتراوح بين 9% و 14% من مجموع بنود الموازنات السنوية بين 1995 و 1999. وحتى هذه الأرقام فهي غير معبرة، كون الموازنة العامة هي بمجملها موازنة رواتب، وبالتالي، فإن هذه المخصصات لا تعكس انفاقاً على مشاريع تنموية.

ويستخلص من ذلك ضعف الحصص المخصصة للتنمية الاجتماعية من إجمالي الموازنات، الأمر الذي لا يساعد على تحقيق هذه التنمية والسير فيها قدماً نحو الاستدامة والقضاء على الفقر. وتسعى الحكومة، في ظل سياسات التقشف المعتمدة حالياً، في تأمين موارد إضافية للتنمية الاجتماعية من خلال التمويل الخارجي بالدرجة الأولى، وهذا موضوع قيد الاختبار حالياً.

#### 7- الالتزام العاشر.

طورت الحكومة من تعاونها مع المنظمات الدولية مستفيدة من المقررات الصادرة عن القمة العالمية، ولكن يصعب أن نضع ذلك في خانة المشاركة الفعلية في العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. إن التعامل الحكومي والدولي، لا يزال أقرب إلى الأسلوب التقليدي، حيث تركز الحكومة الوطنية على الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها، وهي مستعدة لقاء ذلك إلى مراعات بعض الشروط الدولية المساعدة على التنمية الاجتماعية، سواء لجهة طبيعة المشاريع، أم لجهة مشاركة القطاع الأهلي، أم مراعاة الاعتبارات البيئية والمساواة بين الرجل والمرأة. ومن جهة المؤسسات الدولية، فهي بدورها تركز على بعض الشروط، ومنها، مراعاة الشروط المشار إليها، والنسب المخصصة للأنشطة المختلفة. ولكن في الحالتين، ليس هناك ما يمس جوهر التوجهات والخيارات الأساسية التي تبقى في مسار مختلف عن المسار التنموي المطلوب.